ولم تعد هذه الأساليب تجدي، ومن الآن فصاعداً سنستعمل سياسة، «اليد القوية» ضد المحرضين»[١٧].

وقد أثارت قضية الاعتقال الاداري للزعماء الخمسة، غضب أهالي الهضبة واستنكارهم، حيث جرى التعبير عن ذلك، بالمظاهرات والاضرابات العامة وتعطيل الدراسة... وقد أدت هذه الأشكال النضالية إلى إجبار سلطات الاحتلال على التجاوب مع مطالب مواطني الجولان، والإفراج عن المعتقلين الاداريين، خصوصاً بعد أن هدد الوطنيون بضرب المؤسسات التعليمية في الهضبة. ومع أن سلطات الاحتلال أفرجت عن الزعماء الخمسة، إلا أنها قامت بفرض الاقامة الجبرية عليهم لمدة سنة[١٨]. وبعد ذلك انتقل الوطنيون إلى خطوة جديدة في نضالهم، بهدف إجبار سلطات الاحتلال على إلغاء الأوامر الجبرية المفروضة على الزعماء المذكورين...

ثانياً ــ فرض المجالس المحلية على سكان القرى السورية: تمهيداً لفرض المجالس المحلية على قرى الهضبة السورية الأربع، قامت سلطات الاحتلال بعزل المخاتير الوطنيين في هذه القرى. ففي مطلع ١٩٧٣، أطلع الحاكم العسكري للجولان، مختار قرية مجدل شمس، محمود الحلبي، على أمر صادر عن القائد العسكري للجولان، يقضي بعزله من منصبه، وقد رفض الأهالي هذا الإجراء التعسفي، واعتبروه عقاباً للمختار المعروف بمواقفه الوطنية، وبرفضه لمحاولة السلطات الرامية إلى فرض مجلس محلي على أهالي القرية[١٩]. كما اتبعت السلطات الأسلوب نفسه مع باقي القرى الدرزية، إلى أن تمكنت من فرض المجالس المحلية عنوة، حيث فرض مجلس محلي على قرية بقعاتا، في ١٩٧٥/١/١٢، ومجلس آخر في قرية عين قينيا، في ١٩٧٦[٢٠]. وكان الحاكم العسكري قبل ذلك، قد مارس كافة أشكال الضغط لإجبار المواطنين على تقبل مجالس محلية مرتبطة بالجهاز الاداري الاسرائيلي، وتعمل بموجب قوانين المجالس المحلية المعمول بها في اسرائيل. ففي مطلع ١٩٧٣، أبلغ الحاكم العسكري للمنطقة زعماء القرى، بأنه مكلف رسمياً، من قبل القائد العسكري للهضبة، الجنرال «خوفي»، بإبلاغهم بأمر إقامة المجالس المحلية في القرى الأربع، وأن عليهم أن يقدموا، خلال ٤٨ ساعة، أسماء من يرغبون بتعيينهم أعضاء في هذه المجالس، وأن السلطة العسكرية سترفض من تشاء، وتعتمد من تشاء، وقال لهم: «إذا لم يبادر السكان إلى تسمية ممثليهم، فإن السلطة العسكرية ستقوم بهذه المهمة، وتلزمهم بقبولها...»[٢١]. وقد احتج المواطنون على أسلوب فرض مجالس محلية عليهم، ولم يتجاوبوا مع طلب الحاكم العسكري، الأمر الذي دفعه إلى تسمية الأشخاص الذين شاءت السلطة تعيينهم، وحذر السكان بأن «كل من يرفض التعيين، سيزج في السجن، ويجبر على مغادرة المنطقة، أو يبعد إلى سوريا»[٢٢]. وبهذا الأسلوب فرضت على قرى الهضبة مجالس محلية يشغل عضويتها أشخاص عرفوا بمواقفهم اللاوطنية، وبتعاونهم مع سلطات الاحتلال.

وقد اعترفت وسائل الاعلام الاسرائيلية بأن هذه المجالس لا تنسجم مع إرادة المواطنين، ولا تمثلهم، فذكرت صحيفة هآرتس: انه «لا يوجد في الجولان ممثلون، بالمعنى